

## الكندي وآراؤه الفلسفية

تأليف : الدكتور عبد الرحمن شاه ولي

عبد الكريم زهور عدي

كتاب « الكندي وآراؤه الفلسفية » تأليف الدكتور عبد الرحمن شاه ولي الأستاذ في جامعة إسلام آباد في باكستان ، هو الكتاب الثاني والثلاثون من منشورات « مجمع البحوث الإسلامية » في إسلام آباد ( ١٩٧٤ ) ، وثاني اثنين من منشوراته كان موضوعهما الكندي . أما الأول فكان باللغة الانكليزية ، وعنوانه « الكندي ، فيلسوف العرب » ( ١٩٦٦ ) ، ومؤلفه هو جورج نقولا عطية اللبناني المنشأ الاميركي الجنسية . وقد قارن الدكتور عبد الواحد هالي بوتا مدير مجمع البحوث الإسلامية ، في التقديم ، بين الكتائين فقال : « غير أننا نرى الفرق جلياً بين هذين الكتائين . . في المنهج والبحث والنتائج وتحليل العضلات وتوجيه نظريات الكندي ، فقد شرح مؤلف هذا الكتاب آراء الكندي في ضوء المعارف الإسلامية » .

يفتح المؤلف كتابه ببيان منهجه في البحث . فيحدد أولاً موضوعه ، فيقول : « الكندي كان شخصية موسوعية تحيط بمعارف وعلوم متعددة لا يمكن تناول جميعها لتخصص واحد في عصرنا هذا ، فقد كان الكندي . . . طبيباً ومهندساً ورياضياً وموسيقاراً وطبيعياً وإلهياً . . وبناء على ذلك كان لزاماً عليّ أن أحدد موضوع البحث ، لأتمكن من السير فيه على بصيرة حسب استطاعتي ، فجعلت عنوان الموضوع كما يلي : « الكندي وآراؤه الفلسفية » ، وبذلك فسوف أبحث عن آرائه الفلسفية النظرية التي تتعلق بما وراء الطبيعة ، والعملية

التي تتعلق بالأخلاق .. ولن أعرض لأي موضوع آخر من الموضوعات إلا اذا مست الحاجة اليه .. »

ثم يعرض ثانياً مراحل الطريق التي سيسلكها في بحثه ، وهي :

( ١ ) شرح التيارات الفكرية في عصر الكندي \* ( ٢ ) محاولة شرح حياته وسيرته \* ( ٣ ) بيان مصادر أفكاره وتأثره بالثقافة الأجنبية \* وذلك بشرح آرائه أولاً ثم مقارنتها بنظريات السابقين \* ( ٤ ) بيان مدى تأثير اللاحقين به وأخذهم عنه ، وهذا ترتيب لا اعتراض عليه \* ويمكن عرض الطرف عن البند الخامس الذي أضافه وما هو مرحلة من مراحل الطريق بل صفة عامة يجب ان يتصف بها الباحث وأن تشمل البحث في كل مرحلة ، وهو ( ٥ ) محاولة التجنب عن الانحياز .. وعلى هذا الأساس تالف كتابه من مقدمة وثلاثة أبواب وخاتمة :

### ( ١ )

في المقدمة تتحدث المؤلف عن الصرب في جاهليتهم الجهلاء وحياتهم الحسنة ووثقتهم الغليظة النخ .. ثم يأتي الإسلام فيخرجهم من هذا كله .. و « فوجيء العالم بظهور العباقرة والنوابغ من هذه الأمة التي كان الفساد يروع بين جناباتها .. » و « هذا التحول العظيم .. كان شاملاً لكل نواحيها ( الحياة ) الاقتصادية والسياسية والثقافية ، انبثق منه الفكر العربي والفلسفة الإسلامية .. » ثم يلخص آراء هذه بشواهد من أقوال بعض المستشرقين مثل كارادي فو وغوستاف لويون وباك ريسلر ، وكذلك بأقوال من الكندي والفارابي وابن سينا وابن رشد نتمند على ما في القرآن من دعوة التفكير والتأمل والتدبر لتؤكد أن الإسلام لا يمنع من « التلطف » بل يوجبه .. وينضي في الحديث عن الثقافات النارسية والهندية ولا سيما اليونانية وتأثيرها في الفكر الإسلامي .. ولكنها ليست أكثر من عوامل ثانوية ،

لا مصدرأ للفلسفة « لأن جذورها تمتد الى ما قبل عصر الترجمة ،  
والى العصر الذي لم يعرف فيه المسلمون معارف اليونان » ، فيعتبر  
« الرأي أول مظهر من مظاهر الفلسفة الإسلامية في البيئة العربية ،  
وعلم أصول الفقه والقياس الفقهي الأصولي ، ثم بعد ذلك علم الكلام  
وتأويل المعتزلة في نصوص الكتاب والسنة .. » .

وخص الدكتور شاه ولي الباب الأول بالدراسة التاريخية ، ووزع  
مادته على فصول ثلاثة : تناول في الأول منها عصر الكندي : فتحدث  
عن اختلاط الشعوب والأقوام ، وعن خصائصها وما اشتهرت به ،  
معتماً على ما رواه ابن قتيبة عن محمد بن علي العباسي ( وفي الحاشية ،  
على قول للجاحظ ) - . وعما كان نتيجة لهذا الاختلاط من أجيال  
مولدة وامتداد لنفوذ الموالي ومن امتزاج الثقافات المختلفة . ثم أتبع  
ذلك بالحديث عن تأثير الثقافات الفارسية والهندية واليونانية في  
الحضارة الإسلامية . وكان جل اعتماده على ضحى الإسلام لأحمد  
أمين . ولم يتجاوز المعلومات والأحكام العامة ، مع أن هذا العصر هو  
الذي نشأت فيه أو تكشفت كل العلوم والنزعات والتيارات الفكرية  
والفرق العقائدية التي كونت بصراعها التاريخ والحضارة الإسلاميين .

وفي الفصل الثاني ترجم للكندي : فحقق تاريخي مولده ووفاته ،  
معتماً في الأول ( قبل ١٨٥ ) قول محمد عبد الهادي أبو زيدة في مقدمة  
الرسائل ، وفي الثاني ( - ٢٥٢ ) قول مصطفى عبد الرازق في « فيلسوف  
العرب والمعلم الثاني » . ثم بسط القول في نسبه وأسرته وأمجادها  
في الجاهلية والإسلام . وأتبعه الحديث عن نشأته : يتمه وتعلمه ودينه  
وتدينه وزيدته واعتزاله . ثم عن شخصيته وأخلاقه وما انهم به من  
إلحاد وبخل وعن ميله الى العزلة .

وعرض في الفصل الثالث ، وهو الأهم في هذا الباب ، لثقافته

وتبحره في العلوم ( معرجاً خلال ذلك على المحنة التي حلت به وبسكتبته زمن المتوكل ) ، مكتفياً بنقل نص لابن جلجل « . . » وكان عالماً بالطب والفلسفة وعلم الحساب والمنطق وتأليف اللحن والهندسة وطبائع الأعداد والهيئة ، وله تواليف كثيرة في فنون من العلم « . . . » . كما اكتفى بنقل تصنيف ابن النديم لكتب الكندي ، وقد بلغت الأصناف فيه السبعة عشر ، مع أن ذكر توزيع كتبه على الأصناف قد يفيد في معرفة مدى إحاطته ودرجات اهتمامه بكل صنف صنف من هذه العلوم . ثم يمضي الى الحديث عن كتب الكندي المطبوعة ، فينقل عن كوركيس عواد في كتابه « الكندي يعقوب بن اسحاق » أن كتباً من كتب الكندي قد نقلت في العصر الوسيط الى اللغة اللاتينية ، وأنها طبعت من قبل المستشرقين المحدثين ، ويكتفي بذلك مع أن مجرد ذكر أسماء هذه الكتب قد يفيد في معرفة مدى تأثيره في الفلسفة والعلم الاوربيين وفي أي الميادين ، خاصة وقد نقل عن مصطفى عبد الرازق أن الكندي ، كما يقول دي بور ، كان يعد عند الأوربيين في العصر الوسيط واحداً من ثمانية هم أئمة العلوم الفلكية ، وأن كوردان ، وهو فيلسوف من فلاسفة النهضة ، كان يعده واحداً من اثني عشر هم أنفذ الناس عقلاً . ثم ينتقل الى كتبه المطبوعة بالعربية فيذكرها دون أي تعليق نقدي عليها . ثم يتحدث عن نبوغه في الطب والموسيقا مكتفياً بذكر حادثة فيها غرابة ، وعن تذوقه للأدب وقوله للشعر ، وعن أسلوبه وما قيل عن غبوضه ، وما قيل عن جهله بأسرار علم المعاني ، ويمضي الى منزلته العلمية فيناقش القاضي صاعداً القائل : « . . . » ومنها كتبه في علم المنطق ، وهي كتب قد تفقت عند الناس تفاقاً عاماً ، وقلما ينتفع بها في العلوم لأنها خالية من صناعة التحليل التي لا سبيل الى معرفة الحق من الباطل في كل مطلوب إلا بها . . . . وله بعد هذا رسائل كثيرة في علوم

جمة ظهرت له فيها آراء فاسدة ومذاهب بعيدة عن الحقيقة ...» وهو في هذا الفصل والذي قبله لم يخرج عما أتى به مصطفى عبد الرازق في « فيلسوف العرب والمعلم الثاني » .

وفي الباب الثاني يواجه الدكتور المؤلف مشكلة التوفيق بين الدين والفلسفة ، وهي المشكلة التي تعطي ، كما يرى كثير من الباحثين، الفلسفة الإسلامية سمتها المميزة . لقد وجدت من قبل في اليهودية ( فيلون ) ، وفي المسيحية ( يوستينوس ، اوريجانس ، هيرونيوس ) ، ولكنها لم تشغل المكانة التي شغلتها في الإسلام . فلئن كانت في الإسلام تكون فصلاً هاماً وأساسياً فيما يسمى الفلسفة الإسلامية ( والمؤلف لم يتجاوز هذا الجانب ) ، إنها لتكون جوهر حكمة الإشراف والعقائد الباطنية وبعض المذاهب الصوفية . وهي تقوم في الأساس على تأويل النصوص المقدسة لتتفق مع الفلسفة اليونانية ( وأحياناً العقائد الفارسية ) ، أو لتصبح في آن مذهباً فلسفياً وعقيدة للمؤمنين .

ويتألف هذا الباب من فصلين : جعل عنوان الأول « موقفه من الفلسفة الإغريقية » والضمير يرجع بالطبع الى الكندي ، ولو استبدل به هم ( اي فلاسفة الإسلام ) أو ها ( اي الفلسفة الإسلامية ) ، كان أكثر مناسبة للمضمون ، إذ لم يكن حظ الكندي فيه أكبر من حظ سواه كالغزالي وابن رشد ، حتى السيوطي لم يكن حظه فيه قليلاً . فقد قسم المنكرين المسلمين الى أحزاب ثلاثة : المفرطين في قبول الفلسفة اليونانية مثل الفارابي وابن سينا وابن رشد ، والمتشددين في رفضها مثل ابن تيمية وتلاميذه ، والمعتدلين ويمثله ، برأيه ، الغزالي . ويدخل في الحزب الثالث الكندي « فقد وقف فيلسوف العرب من الفلسفة الإغريقية موقف الاعتدال ، فلم يقبل منها ما كان ضد الدين الإسلامي ، ولذلك اشتبك مع أرسطو في أمهات المشاكل الفلسفية مثل أزلية العالم

وعلم الله بالجزئيات والبعث بالأجساد ، كما أنه لم يرفضها كلية ، بل جعل التفلسف من المهمات الدينية ، وحاول التوفيق بين الدين والفلسفة دون إسراف في تأويل الحقائق الدينية والنصوص الشرعية .. » .

وعنوان الفصل الثاني « توفيقه بين الدين والفلسفة » . وفيه يميز المؤلف بين معنيين للفلسفة : الفلسفة بمعنى الفكر العقلي المنظم ، وهي بهذا المعنى لا يعارضها الإسلام بل يوجبها ، ولكنه ، كما يرى المؤلف ، « يحدد .. » مجال الفكر وموضوعات النظر ، فلا يسمح بالتنكير في حقيقة ذات واجب الوجود .. لأن الغاية من رسالة الإسلام هي إرشاد العقل البشري إلى الصواب ، وبمساعدة الإسلام وإرشاده وحده يمكن الوصول إلى الحقائق الميتافيزيقية .. » . والفلسفة بمعنى أنها الفلسفة اليونانية ، أو أي فلسفة أخرى من هذا النوع ، وهذه لا تعجل في الموقف تجاهها قبولاً أو رفضاً ، بل لا بد من تمييز الصحيح من الفاسد فيها . فمن المفكرين المسلمين من أعجب بالفلسفة اليونانية بل سلّم بصحتها تسليماً ، وحين حاول التوفيق بينها وبين الشريعة الإسلامية جرّ النصوص الشرعية بالتأويل إلى ما لا تحتلّه ، ومن هؤلاء الفارابي وابن سينا وابن رشد . أما فيلسوف العرب فقد استسك بالاعتدال . فبعد أن استعرض تعريفات كثيرة للفلسفة ، رأى أنها تترد جميعاً إلى أن الفلسفة « هي علم الأشياء بحقائقها ، علم الربوبية وعلم الوحدانية ، وعلم الفضيلة .. » ولكن « الرسل الصادقة ، صلوات الله عليها ، إنما أتت بالإقرار برسوبية الله وحده ، وبلزوم الفضائل المرتضاة .. » فواجب إذن التسك بهذه القية النفسية عند ذوي الحق ، وأن تسعى في طلبها بغاية جهدها .. » وأما رجال الدين الذين يزعمون بأن الدين لا يسمح بالتفكير العقلي ، فهم عديماء الدين لأنهم يتجرون به فيسعونه لشتروا به ثمناً قليلاً ، وبائع الشيء

يفقده . « ولعمري إن قول الصادق محمد صلوات الله عليه ، وما أدبني عن الله جل وعز ، لموجود جميعاً بالمقاييس العقلية التي لا يدغمها إلا من حرم صورة العقل واتحد بصورة الجهل . » أو يكون من جهل العلة ( اللغة كما هو واضح ) التي أتى بها الرسول صلوات الله عليه ، ولم يعرف اشتباه الأسماء فيها ، والتصريف ، والاشتقاقات اللواتي ، وإن كانت كثيرة في اللغة العربية ، فإنها عامة لكل لغة . » فالكندي إذن يقول بتأويل النصوص الشرعية ، ولكنه لا يخرج فيه عن حدود القواعد العربية ، ولا يجر النصوص إلى ما لا تحتمله ، بل يريد المجاز حين تعذر الحقيقة ، شأنه في ذلك شأن الفقهاء .

ثم يحط الدكتور شاه ولي رحاله في الباب الثالث ويطلب الإقامة . فهذا الباب يزيد ، ومن حقه أن يزيد ، على نصف الكتاب ، فيه يعالج معظم مشكلات الفلسفة الإسلامية ، بمناسبة دراسة فلسفة الكندي . وقد قسمه إلى ثمانية فصول ، خص كل فصل منها بواحدة من المشكلات الفلسفية .

ففي الفصل الأول عالج مشكلة العالم : قدمه وحدوثه . وسأعرض فيما بعد هذا الفصل بتفصيل نسبي .

وفي الفصل الثاني يعالج مشكلة « وجود الله » . فيبدأ كالعادة بسقدمة طويلة ، ينتقل فيها بين النصوص القرآنية وأقوال المتكلمين والحكماء . حتى ديكرت ، ليقول لنا : إن معرفة الله بديهية ، وأنه سبحانه لا جس له ولا فصل فلا حد له ولا برهان ، وأن كل البراهين على وجوده تنضي ، على عكس ما يجب ، من الأثر إلى المؤثر ، وأنها جميعاً تترد إلى برهاتين : برهان الممكن والواجب وهو برهان الحكماء ، وبرهان الحادث والمحدث وهو برهان المتكلمين .

ثم ينتقل إلى أدلة الكندي الإقناعية ، وبعد شواهد كثيرة من

أقواله يرى أنها جميعاً ترجع الى ما دعاه ابن رشد فيما بعد : دليل  
العناية ودليل الاختراع .

ثم يورد أدلة الكندي الفلسفية فيجعلها خمسة : يرجع منها اثنان  
الى الأدلة الإقناعية ، أما الثلاثة الأخرى : فالأول منها دليل الحدوث ،  
والثاني دليل الوحدة ، وهو أن كل ما في العالم مركب توجد فيه  
الكثرة ، وأن الله وحده هو الواحد الحق ، وأما ما سواه فوحده  
مستفادة من الواحد الحق . والدليل الثالث هو امتناع أن يكون الشيء  
علة نفسه . . وهو ليس أكثر من مقدمة لدليلي الحدوث والإمكان .

ويقف في الفصل الثالث عند مشكلة « صفات الله » ، وهي ، برأيه  
وفي الواقع ، إحدى المشكلات الكبرى في الفلسفة الإسلامية . يقول  
( وإنما هي عناوين لما قال ) : وصف القرآن الله بالصفات الإيجابية ،  
وسلم بها المسلمون دون مناقشة . ولكن اصطدام الإسلام بالعقائد  
الأخرى دفع الى التفكير في هذه المشكلة . ومنذئذ أخذت طائفة من  
المسلمين ، من الجعد بن درهم ووجه بن صفوان السى طبقات المعتزلة  
المتعاقبة ، اتجاه تنزيه الله تنزيهاً مطلقاً عن مشابهة الحوادث وتوحيده  
توحيداً مطلقاً بريئاً من شبهة القول بتعدد القدماء ، فوصفت الله  
بالسلوب وجعلت صفاته الإيجابية عين ذاته . ونجمت الأشعرية من  
قلب المعتزلة لتثبت لله كل الصفات الإيجابية الواردة في القرآن ،  
ولتؤكد أن القول بقدوم الصفات ليس شركاً وإنما الشرك القول بقدوم  
الذوات . أما الفلاسفة ، فلأنهم يرون ان الله حقيقة بسيطة منزهة عن  
التركيب لأنه أمانة الاحتياج والإمكان ، اتجهوا الى وصف الله  
بالسلوب والقول بأن الصفات الإيجابية هي في جوهره وليست  
خارجة عنه .

والكندي الذي يست بعرق الى المعتزلة وبعروق الى الفلاسفة ،



لم يخرج عن أقوال الجماعتين ، ولكن أكثر تأثره كان بالأفلاطونية الجديدة . وهنا يندفع المؤلف في عرض نظرية الأفلاطونية الجديدة ، معتمداً على « الاثولوجيا » وعلى « الخير المحض » لبرقلس و « ما بعد الطبيعة » لعبد اللطيف البغدادي ( ٦٢٩ ) . وأهم ما جاءت به هذه الأفلاطونية نظريتها في الوحدة والكثرة ، وخلاصة نتائجها : الوحدة في الأشياء لا توجد بدون الكثرة ، فهي بالتالي مستفادة من العلة الأولى ، لأنه وحده الواحد الحقيقي بالقول المرسل ( اي لا بالإضافة الى سواه ) .

ونظرية الكندي في التوحيد والتنزيه ، وإن صاغها على عادته صياغة رياضية ، مشبعة بهذه الاتجاهات الأفلاطونية الجديدة . وتنتهي ( هذه النظرية ) ، بعد البرهان على وحدانية الله ، وبيان أن الوحدة في غير الله بنوع عرضي ، وأنها في الله بنوع ذاتي ، فهو الواحد الحقيقي فقط ، وهو وحده واحد بالقول المرسل - تنتهي الى « أن الواحد الحق ليس هو شيء من المعقولات ولا هو عنصر ولا جنس ولا نوع ولا شخص ولا فصل ولا خاصة ولا عرض عام ولا حركة ولا نفس ولا عقل ولا كل ولا جزء ولا جميع ولا بعض ولا واحد بالإضافة الى غيره بل واحد مرسل ولا يتقبل التكثر ولا هو مركب .. » وتكشف هذه النتيجة عن المدى الذي بلغه الكندي في التنزيه ووصف الله بالسلوب ، إنه يصف الله أيضاً بالصفات الإيجابية ، وليس في رسائله ما يفيد أنه يقول : انها عين الذات ، ولكن منطق نظريته يؤدي الى هذا القول .

وفي الفصل الرابع المخصص لمسألة « النبوة » ، تكلم ، كالعهد

به ، على هذه المسألة لا عند الكندي وحده ولا في الفلسفة الإسلامية وحدها ولكن في الفكر الإسلامي عامة . فبدأ بالتكليف ، ذلك أن إنكاره يستلزم انكسار النبوة ، فأورد ما رآه أقوى حجج المنكرين وادحاضها من قبل الفخر الرازي ( ٦٠٦ - ) وغيره . ثم أورد رأي الأشاعرة في أن بعثة الأنبياء لطف من الله ورحمة ، على حين يرى المعتزلة وجوبها على الله على طريقتهم في إيجاب الأصلح عليه ، وكذلك الفلاسفة يوجبونها على الله على طريقتهم في إيجاب كل ما هو سبب للخير العام المستحيل تركه في الحكمة الإلهية . فالشر في حاجة إلى النبوة في أمور معادهم وشؤون معاشهم . أما في أمور معادهم فلأن العقل الإنساني قاصر عن معرفة الله والحقائق المعنوية ، فتكشفتها له الرسالات السماوية ، فيكتسب الإيمان الصحيح والعبادة الصحيحة وما يترتب عليهما من السعادة في الآخرة . وأما في شؤون معاشهم فلأن المجتمع البشري الضروري لحياة الإنسان لا بد لقيامه واستمراره من سنن وقوانين تسكبه وتنظمه وتسيّره ، والعناية الإلهية التي اقتضت كثيراً من الأمور الصغيرة لما فيها من نفع لحياة البشر ( كإثبات الشعر على أشعار الأبقان ) لا يمكن أن تفعل عن هذا الأمر الذي يتوقف عليه بقاء نوع الإنسان « فواجب إذن - كما يقول ابن سينا - أن يوجد نبي » . فهذا الإنسان إذا وجد وجب أن يسر للناس في أمورهم سناً بأمر الله تعالى وادنه ووحيه وانزال الروح القدس عليه . » ويرفض ابن خلدون ( ٨٠٨ - ) طريقة ابن سينا وأمثاله في إثبات النبوة بالعقل ويرى أنها غير برهانية ، فقد تتم وتمت بالفعل حياة أقوام من البشر دون نبي وشريعة سماوية . ولكنه يرى أن الملك إذا قام على القهر والتغلب وإطلاق العنان للقوة العصبية فهو جور وعدوان بمقتضى الحكمة السياسية ، وإذا كان الملك بمقتضى السياسة فهو مذموم لأنه

نظر بغير نور الله ، والشارع أعلم بمصالح الكافة ، « فوجب .. حمل الكافة على الأحكام الشرعية في أحوال دينهم وآخرتهم .. » ولكن ما حقيقة النبوة وخصائصها ؟ يقول ابن سينا : « فوجب إذن أن يوجد نبي ، وواجب أن يكون انساناً ، وواجب أن يكون له خصوصية ليست لسائر الناس حتى يستشعر الناس فيه أمراً لا يوجد لهم فيتميز به عنهم ، فتكون له المعجزات التي أخبرنا بها .. » و عماد هذه الخصوصية الوحي . وهو عند الفارابي وغيره من الفلاسفة فيض العقل الفعال على القوة التخيلية بحيث « يصير ما أفاضه العقل الفعال فرياً لهذا الإنسان ( النبي ) الذي يتمتع بقوة متخيلة قوية كاملة بحيث لا تشغل انشغالاته كاملاً بالمحسوسات الواردة عليها ولا بما تقوم به من خدمة القوة الناطقة ، بل تكون لديها فرصة قيامها بأفعالها الخاصة بها ، وتكون خلال انشغالها بهاتين المهمتين مثل تحملها عنهما وقت النوم . فيرى هذا الإنسان ما لا يراه العامة ، فيقبل في حال اليقظة عن العقل الفعال الجزئيات الحاضرة والمستقبلة وتكون له نبوة بالأشياء الإلهية .. » ولكن ابن تيمية ( ٧٢٨ - ) ، وجهرة المتكلمين ، يرفضون نظرية الفلاسفة في النبوة . ويرى ابن تيمية أن الخصائص التي يذكرونها قد توجد فيمن لا يكون في درجة النبوة بل فيمن لا يصل إلى درجة الصالحين ، وأن الفلاسفة في قولهم هذا في النفس النبوية يجعلونها كسنية . ورأيه ورأي جمهرة المتكلمين أن النبوة هبة من الله وإن الوحي ما يتلقاه النبي عن الله بطرق مختلفة ، ويوجب ابن سينا على النبي أن يكتم الحقائق الإلهية عن العامة ، وإلا يسير إلى ما يدل على أنه يخفي عنهم شيئاً ، وأن يكتمها بتعريف العامة عظمة الله بالأمثال والرموز ، وكذلك أمر المفاد .. وأن يسر للناس في أمورهم شيئاً وقوانين بأمر الله تعالى وزججه .. فأما أن يتعدى بهم ( هذه

( الحدود ) .. فقد عظم عليهم الشغل وشوش ما بين أيديهم وأوقعهم فيما لا يخلص عنه الأمن .. ويستنكر الغزالي كتمان الأنبياء الحقيقة عن العامة استنكاراً شديداً ، ويعدّه اتهاماً للأنبياء بالتليس وبما ينافي النبوة . انه يسلم بالتعليم بالرموز والأمثال في معرفة الباري لعجز العقول عن إدراك أوصافه الكمالية ويحتمل فيها التأويل ، ولكن ما جاء في أمر المعاد فلا يحتمل التأويل ولا يجوز فيه .

ولكن أين الكندي من كل هذه النظريات والآراء ؟ .. يقول المؤلف : « لو كان في أيدينا جميع ما كتب الكندي في هذا الصدد ، وخاصة كتابه في تثبيت الرسالة والنبوة ، لكان من السهل توضيح موقفه ... ولكننا لا نجد فيما بين أيدينا من مؤلفاته إلا بعض النصوص التي تشير الى موقفه باختصار .. » . وأهم هذه النصوص القليلة قوله في المقارنة بين العلوم الإنسانية والعلوم الآلهية النبوية : إن العلوم الإنسانية إنما هي بالطلب وتكلف البشر ووسائلهم البشرية ، فلذلك كانت مرتبتها أدنى بكثير من مرتبة « علم الرسل صلوات الله عليهم ، الذي خصها الله جل وتعالى علواً كبيراً ، إنه بلا طلب ولا تكلف ولا بحث ولا بحيلة بالرياضة والمنطق ولا بزمان ، بل مع إرادته جل وتعالى بتظهير أنفسهم وإنارتها للحق بتأييده وتسديده والهامة ورسالاته ، فإن هذا العلم خاصة للرسل صلوات الله عليهم دون البشر ، وأحد خوالجهم العجيبة ، أعني آياتهم الفاصلة لهم من غيرهم من البشر .. » . في هذا النص تبرز لنا خطوط أساسية من نظرية للكندي في النبوة : النبوة ليست كسبية بل هي هبة من الله . والعلوم النبوية لا يبلغها العقل البشري لا بترتيب مقدمات ولا بتسلسل أدلة بل هي وحي من الله وعتاء . وهي أرفع بكثير من كل العلوم البشرية ، وكذلك مرتبة النبي أعلى من أن يطولها عالم أو حكيم أو ولي .

والكندي ، وهو أول من وضع نظرية في تعليل الأحلام في الفلسفة الإسلامية ، لم يحاول إثبات النبوة عن طريق الرؤيا الصادقة مثلما فعل الفارابي وابن سينا . . . وهنا يدخل بنا المؤلف في بحث طويل ( نسبياً ) عن الأحلام عند المفكرين المسلمين .

والفصل الخامس جعله لدراسة « النفس والعقل » . بدأ ، بالاعتماد على « كتاب النفس » لأرسطو الذي ترجمه أحمد فؤاد الأهواني ، بسرد تعريفات للنفس لفلاسفة الإغريق قبل سقراط لئنه أنفلها ، ثم بوقفة قصيرة على أفلاطون وأرسطو لئنه أطلها شيئاً ما ، لئنه إلى تعريف أرسطو « ان النفس كمال أول لجسم طبيعي آلي » . ثم أعطى حكماً عاماً بأن فلاسفة الإسلام وان وافقوا أرسطو على هذا التعريف العام للنفس ، فهم يخالفونه في إدخاله علم النفس في العلم الطبيعي ، لاعتقادهم بتجرد النفس الناطقة وتبزيها من الجسم . ثم يأخذ بعرض تعريفات للنفس وقواها ( النفوس : النباتية والحيوانية والناطقية ) تطابق تعريف أرسطو : للكندي وابن سينا والشريف الجرجاني ( وأورد للكندي تعريفاً ثانياً : أنها « جوهر عقلي متحرك من ذاته بعدد مؤلف » ، فأخطأ فهمه حين ظن أنه « يشير . . . إلى تركيبها من قوى حسبما يرى أفلاطون وأرسطو » ، مع أن عنوان القسم الرابع من الكتاب الأول من كتاب النفس لأرسطو وهو « . . . ومذهب أن النفس عدد متحرك بذاته » يكفي وحده لاستبعاد مثل هذا الفهم ) . يقول : . . . إن فلاسفة الإسلام لا يختلفون مع أرسطو في تعريف النفس العامة والنفس الحيوانية والنفس النباتية ، إلا أنهم يميلون إلى مذهب أفلاطون في تجرد النفس الناطقة . فيرى الكندي « . . . أن النفس بسيطة ذات شرف وكمال عظيمة الشأن ، جوهرها من جوهر الباري عز وجل كقياس ضياء الشمس من الشمس .

وأن هذه النفس منفردة عن هذا الجسم مباينة له ..» ثم يورد أقوالاً لابن سينا والغزالي تنحو المنحى نفسه . ذلك من الفلاسفة مع أن كثيراً من المتكلمين يقولون بمادية النفس . ففلاسفة الإسلام يتفقون مع أفلاطون وأفلوطين في تجرد النفس وخلودها ولكنهم يختلفون عنهما في أزليتها . فالفارابي يقول : « ... ولا يجوز وجود النفس قبل البدن كما يقول أفلاطون ، ولا يجوز انتقال النفس من جسد إلى جسد كما يقول التناسخيون .. » ثم يقف طويلاً عند « كيف تزاد النفس عرفاناً وسعادة » ، فيورد أقوالاً لأفلاطون وأرسطو والكندي والغزالي .. خلاصتها : أن تجرد النفس يحصل بطلب القوة العقلية على القوتين الشهوية والمضية بترك اللذات والانشغال بالأمور المادية ، ليتشبه الإنسان بالباري فينال العلم والسعادة الأبدية ..

ثم نقلنا إلى برهان الكندي على تجرد النفس ، وإثباته النفس الناطقة للأجرام السماوية . ليصل بنا أخيراً إلى العقل : وبعد عرض تعريفات كثيرة للعقل ينتهي إلى أن رأي الكندي ، مثل رأي أرسطو والفارابي وابن سينا .. هو أن العقل قوة للنفس الناطقة ، ويقسّمه قسمة أرسطو فيقول : إن النفس قبل أن تتحد بها الكليات المدركة تكون عاقلة بالقوة ، وبعد ادراكها الكليات واتحادها بها تصبح عاقلة بالفعل . فما الذي أخرج النفس من القوة إلى الفعل فأصبحت عقلاً بالفعل ؟ إنها كليات الأشياء التي اتحدت بالنفس فصارت هي معقولات بالفعل بعد أن كانت معقولات بالقوة . ولكن كونها معقولات بالفعل وكون النفس عقلاً بالفعل شيء واحد ، فلا بد لهما من مخرج من القوة إلى الفعل ، وهو العقل الأول . فهناك إذن العقل بالقوة والعقل الأول الذي يجعل العقل بالقوة عقلاً بالفعل . ويتحدث الكندي عن عقل رابع أذ يقول : « فكليات الأشياء إذ هي في النفس خارجة من

القوة الى الفعل هي عقل النفس المستفاد الذي كان لها بالقوة ، فهي العقل الذي بالفعل الذي أخرج من القوة الى الفعل . . . وما يسميه العقل المستفاد في كتاب الفلسفة الأولى يدعو العقل الظاهر في رسالة العقل ، فيقول : « العقل إما علة وأول لجميع المعقولات والعقول الثواني ، واما ثان وهو بالقوة للنفس . . . والثالث هو الذي بالفعل للنفس قد اقتنته وصار لها موجوداً متى شاءت استعملته . . . واما الرابع فهو العقل الظاهر من النفس » . وتبين الكندي بين العقل بالفعل وبين العقل المستفاد أو الظاهر دقيق وغامض شيئاً قليلاً ، وشرح المؤلف لم يزل غموضه . فهو مرة يقول : « ولعل الكندي يقصد . . . أن كون الكليات ، بعد اتحادها بالعقل ، بحيث لا تتغيب عنه ، درجة العقل المستفاد . . . » فما معنى « بحيث لا تتغيب عنه » ؟ ويقول مرة أخرى : « وبين الفرق بين العقل بالفعل والعقل الظاهر أو المستفاد ، بأن الأول قد حصل للنفس بتكرار المعلومات ، فإنه ملكة الاستحضار فإذا شاءت كان موجوداً فيها . أما الثاني فهو ظاهر في النفس من وقت ظهوره بالفعل ، فهو درجة الحضور المستمر » . وما معنى « فهو درجة الحضور المستمر » ؟ هل يمكن أن تكون الكليات أو المعلومات ظاهرة حاضرة في النفس على طول الزمان ؟ وأرى أن قول الكندي « . . . فهي العقل بالفعل الذي أخرج من القوة الى الفعل » هو المميز الدقيق بين العقليين : فالعقل بالفعل أصبح عقلاً بالقوة بالنسبة الى العقل المستفاد ، وأصبح العقل المستفاد عقلاً بالفعل بالنسبة الى العقل بالفعل ، بمعنى أن ما أصبح بالتكرار قية للنفس أو ملكة ( ويسمي ابن سينا قسماً منه عقلاً بالملكة ) ، واخترن فيها ويمكن استحضاره دائماً ، ما دام مختزناً فهو العقل بالفعل ، فإذا استحضر واستخدم أصبح عقلاً ظاهراً أو مستفاداً . ولم يبين

( ٢٤ ) م

الكندي كيفية إخراج العقل الأول العقل من مرتبة « بالقوة » الى مرتبة « بالفعل » ، كما سيفعل الفارابي حين يقول : ان نسبة العقل الفعال الى العقل بالقوة كنسبة ضوء الشمس الى العين ، فهذا يكشف للعين المبصرات وذلك يكشف للعقل المعقولات . كما لم يبين المقصود بالعقل الأول ، والذي يبدو أنه يقصد به الباري تعالى .

وكان طبيعياً بعد دراسة « النفس والعقل » أن يعالج المؤلف في الفصل السادس « نظرية المعرفة » . فجعل المقدمة عرضاً سريعاً لنظريات المعرفة عند فلاسفة اليونان : العقليون ( بارمنيدس ) ، الحسيون ( ديمقريطس ، بروتاغوراس ) ، ثم سقراط ونظريته في الاستقراء والحد . ثم تلبث عند أفلاطون ، ليذكر تمييزه في المعرفة أربعة أنواع : الحسية والتصورية والاستدلالية والعقلية ، ونظريته في أن المعرفة بصيرية لا عقلية . وأخيراً سجل لمحة عن العرفانية ( الغنوصية ) ومعرفتها الكشفية . والغريب أنه لم يأت على ذكر أرسطو .

والكندي ، كما يرى المؤلف ، يتفق مع أفلاطون في الاعتراف بالمعرفة الحسية والمعرفة العقلية والمعرفة البصيرية ، وفي نظرية أن المعرفة تذكر ، وان اختلف معه في أزلية النفس .

والمعرفة الحسية عند الكندي غير ثابتة لأن آلة الحس ذاتها متغيرة والمحسوسات في تغير وتبدل دائمين . والكندي يقول بوجود قوة بين الحس والعقل تثبت فيها المحسوسات هي الصورة . والفرق الأساسي بينها وبين الحواس أنها تسمح بإدراك صور الأشياء بلا مادة وحين غيبة حواملها عن الحواس ، الى فروق أخرى أهمها انها تستطيع تركيب الصور والتصرف فيها .

والمعرفة العقلية يدرك فيها العقل كليات الأشياء وماهياتها .



والمعقولات مجردة ، ولكن منها مالا يكون هيولانياً ولكن يقارن الهولاني ، فيظن أن إدراكها يكون عن طريق تمثل المحسوسات في النفس ، وهذا غير صحيح ، بل يكون ادراكها بالعقل . ومن يحاول إدراك المعقول عن هذا الطريق يخفى عليه المعقول . ومن المعقولات مالا يكون هيولانياً ولا يقارن الهولاني فلا يتمثل في النفس ولا يظن به ذلك .

وليست كل المعقولات مما يبرهن عليه ، فذلك يستلزم التسلسل المحال . فبعضها نظري قابل للبرهان ، ولكن بعضها الآخر بدهي . والنظرية يبرهن عليها بالبدئية . ثم ان لكل علم منهاجاً « فينبغي أن نقصد بكل مطلوب ما يجب ، ولا نطلب في العلم الرياضي اقناعاً ، ولا في العلم الإلهي حساً ولا تمثيلاً ، ولا في أوائل العلم الطبيعي الجوامع الفكرية ، ولا في البلاغة برهاناً ، ولا في أوائل البرهان برهاناً ، فإننا إن تحفظنا هذه الشرائط سهلت علينا المطالب المقصودة ، وان خالفنا ذلك أخطأنا أغراضنا من مطالبنا وعسر علينا وجود مقصوداتنا » .

وهناك معرفة أعلى من المعرفة العقلية هي المعرفة البصيرية التي تأتي عن طريق الإلهام والوحي والرسالة ، وهذا النوع يختص بمن خصهم الله بنور إلهاماته اللدنية .

وفي الفصل السابع يخلص الدكتور شاه ولي من فلسفة الكندي النظرية الى فلسفته العملية فيواجه المشكلة الخلقية . يبدأ بالقول : إن هدف القوانين الخلقية سعادة البشر ، وهذه تحصل بالفضيلة . وبعد اشارة الى السفسطائيين والماديين يقف على نظرية أفلاطون الأخلاقية ، ويخلصها : ان خير الإنسان لا يكون في اللذة فهي مشوبة دائماً بالألم ، بل يكون بالسعادة . وتكون السعادة في التغلب على الأهواء والشهوات وسيادة القوة الناطقة . ومن يكون كذلك سيعيش في النور

والعدالة ، وليس هذا فحسب بل يتصل بالإله اتصال كشف ومعرفة .  
فالمخلق والمعرفة في فلسفة أفلاطون مرتبطان أشد الارتباط ، وإن لم  
يلغ فيها مبلغ أستاذه سقراط القائل : إن الفضيلة علم والرذيلة جهل .  
ويوزع أفلاطون الفضائل على الأضس الثلاث : فللعاقلة الحكمة  
وللغضبية الشجاعة وللشهووية العفة ، ويضيف فضيلة رابعة هي العدل ،  
وتكون حين تمتلك كل نفس فضيلتها ويكون القيادة للعقل . وأرسطو  
لم يخالف في أن السعادة هي هدف الأخلاق ، وأنها في الفضيلة ، وأن  
هذه في الحكمة ، لأنها يجب أن تكون من جنس ما يمتاز به الإنسان  
وهو العقل . ويرى أن الفضيلة وسط بين رذيلتين ، ويعرفها بأنها ملكة  
اختيار الوسط العدل بين الإفراط والتفريط .

والكندي في آرائه الأخلاقية متأثر بأفلاطون وأرسطو . فمن  
تعرف الفلسفة بأنها « التشبه بأفعال الله تعالى بقدر طاقة الإنسان » ،  
يتبين أن غاية الفلسفة أن يكون الإنسان كامل الفضيلة . ويقول  
الكندي ، مثل أفلاطون ، بالفضائل الأربع : الحكمة والنجدة  
والعفة والعدل . ولكنه يرجع فيحصرها في العدل ، لأن الفضيلة هي  
العدل والاعتدال . فهو ، مثل أرسطو ، يرى أن الفضائل لها طرفان :  
« أحدهما من جهة الإفراط والآخر من جهة التقصير ، وكل منهما  
خروج عن الاعتدال . . . والخروج عن الاعتدال رذيلة » .  
ثم ينتقل المؤلف إلى مبحث تحت عنوان « الأخلاق تقبل التغيير » ،  
فتلخص رسالة الكندي في دفع الأحران ، ثم ينقل حكماً للكندي  
ذكرها السجستاني في « صوان الحكمة » .

وفي الفصل الثامن يبحث في « البعث بعد الموت » . يبدأ في  
الخلافاً في المسيحية بين الكنيسة وبين الوثنيين والبتدعة من المسيحيين  
الذين ينكرون البعث بالأجساد لينتهي إلى رأي أوريجانس ، وهو :  
أن كل جسم حي يتجدد باستمرار بالتمثيل والإفراز ، ومع ذلك يبقى

الشخص هو هو ، فليس من الضروري ولا من الممكن أن تعود الإنسا جميع الذرات التي دخلت في تركيب جسمنا ، بل يكفي أن تحل النفس في مادة لها الصورة الجسمية الخاصة بها . كيف تتحقق في المادة تلك الصورة الجسمية ؟ تتحقق بفعل مبدأ أشبه بالمبدأ الذي يحبي حب القمح المتعفن في جوف الأرض وينيه سنبله بشكل خاص وحجم خاص ، فليست السنبله هي الحبة ومع ذلك هي منها . كذلك في الإنسان قوة طبيعية أو بذرة أصيلة تعطي الجسم صورته وتحفظها له بالرغم من تغير المادة ، وتبقى بعد الموت ، وتفوز على الموت ، فتؤلف جسماً جديداً مما يتوافر لها من الذرات ...

وقد اتخذ بعض المتكلمين موقفاً شبيهاً بهذا الموقف . فالغزالي مثلاً يبيل الى أن إعادة المعدوم أن يخلق الله تعالى من الأجزاء المتفرقة لذلك البدن بدءاً فيعيد اليه نفسه المجردة الباقية بعد خراب البدن ، ولا يضرنا كونه غير البدن الأول بحسب الشخص ولا امتناع إعادة المعدوم ، ولا يبعد أن يكون قوله تعالى « أوليس الذي خلق السموات والأرض بقادر على أن يخلق مثلهم ؟ » إشارة الى هذا .

أما الكندي فيختلف مع جمهور المتكلمين الذين يؤمنون ببعث الأجساد فقط ، لأن الروح عندهم جسم لطيف يسري في البدن سريان النار في الفحم ، ولذلك يفتنى بقاء الجسم ثم يعاد معه . كما يعارض أفلاطون ومن يقول بمثل قوله بالبعث الروحي فقط . ويتخذ موقف الفيلسوف الذي يؤمن بتجرد الروح فيعتقد بالبعث الروحي ، وموقف المسلم المؤمن بالبعث الجسماني كما جاء في القرآن الكريم . وهنا ينقل لنا المؤلف تفسير الكندي أو فهمه للآيات التي تنتهي بها سورة «يس» : « وضرب لنا مثلاً ونسي خلقه ... » ، الذي ينهيه بقوله (الكندي) : « فأبي بشر يقدر بفلسفة البشر أن يجمع في قول بقدر حروف هذه

الآيات ما جمع الله جل وتعالى الى رسوله ﷺ فيها من إيضاح أن العظام تحيا بعد أن تصير رميماً ، وأن قدرته تخلق مثل السموات والأرض ، وأن الشيء يكون من نقيضه ، كلت عن مثل ذلك الألسن المنطقية المتحيلة ، وقصرت عن مثله نهايات البشر ، وحجت عنه العقول الجزئية .. » .

ثم يعرض المؤلف لنظرية ابن سينا ، كما فهمها ، في تصنيف الناس في أصناف ثلاثة : السابقون ويكون بعثهم ونعيمهم بالروح ، وأصحاب اليمين وبعثهم بالجسد وكذلك نعيمهم « ولا يبعد أن يتماهى أمرهم الى أن يستعدوا للفوز بوصول الدرجة العليا » ، وأصحاب الشمال وبعثهم وعذابهم بالأجساد .

وينهي الدكتور شاه ولي كتابه بقطعتين : عنوان الأولى « الكندي بين الأصالة والتقليد » . اتبع فيها الطريقة المضللة ، طريقة « يتفق ولا يتفق » : الكندي يتفق مع أفلاطون في كذا ويختلف معه في كيت الخ .. أي طريقة تفكيك الفلسفة أو المذهب أو النظرية الى عناصر ومحاولة إرجاع هذه العناصر الى مصادرها ، مع أن الشيء الهام ليس العناصر ولكن الصيغة التي تؤلف بين العناصر .

وعنوان الثانية « تأثير الكندي فيمن بعده » ، وفيها يذكر بسا أشار اليه خلال كتابه من تأثيرات الكندي في مناح مختلفة على الفلاسفة والمفكرين الذين أتوا بعده ، مثلاً : تأثير رسالة الكندي في دفع الأحران على ابن سينا في رسالة دفع الغم الخ .. .

ويبدو أن هاتين القطعتين أراد لهما المؤلف أن تكونا الخاتمة التي أشار إليها في اول الكتاب ، فكانت خاتمة مخيبة للأمل ، اذ كان المقدر أن تكون حكماً عاماً تركيبياً على فلسفة الكندي . فالكندي لم يظلم فيلسوف إسلامي كما ظلم . أقبل بعده أرسطو بجلباب الشروح

الأفلاطونية أو بدونه فخير على قطاع كبير من الفكر الإسلامي، وأنت الأفلاطونية الجديدة والنزعات العرفانية والعقائد السامية القديمة والفارسية فطغت على قطاع ثان، وقام رد الفعل على هذين الاتجاهين، ممثلاً بالغزالي وخاصة بابن تيمية ومدرسته فغطى قطاعاً ثالثاً. وكان يمكن لهذا التيار، ولا سيما ابن تيمية، أن يكون الفلسفة الإسلامية الأصلية حقاً لولا طغيان الروح النقدية السلبية عليه - أقول: حصل كل ذلك بعد الكندي فحجب محاولته فبقيت الأولى والوحيدة. فالكندي، برأبي مبدئياً، حاول في الإسلام محاولة تشبه محاولة توماس الأكويني في المسيحية، وإن لم تبلغ درجتها من الإتقان. فإذا كان الأكويني صاغ المسيحية صياغة أرسطية، فالكندي سعى لأن يصوغ الأفكار الفلسفية التي استقاها من مصادر مختلفة صياغة إسلامية، وأن يدخلها في نظرية الإسلام في الله والكون والإنسان والمجتمع. أقول: هذا رأي مبدئياً بانتظار اكتشاف مخطوطات أخرى له. وعلى كل حال ليس هنا مجال بسط مثل هذا الرأي.

## ( ٢ )

هذا عرض تخطيطي لزهاء أربعمائة صفحة من الكتاب، حاولت فيه أن أسير مع المؤلف في الطريق العامة التي سلكها، وأن أسير خطوات في الطرق الجانبية أو أشير إليها، وتوقفت دون الطرق الكثيرة المشتبكة المنفرعة من الجانبية. كل ذلك لأضع أمام القارئ صورة مصغرة للكتاب. ولكنني وجدت أن ذلك غير كاف، فأردت أن اكشف عن شيء أكثر في توازي الطرق وتداخلها وشرودها واشتجارها، فاقتطعت جزءاً من المساحة التي يشغلها الكتاب لأفصل في عرضها بعض التفاصيل:

في الفصل الأول من الباب الثالث عالج الدكتور المؤلف، على

امتداد سبعين صفحة ، مشكلة « حدوث العالم » :  
 فبدأ فقال : « .. ينبغي لنا أن نوضح رأي أرسطو .. » ، وهذا  
 حق ، لأن أرسطو هو أصل المشكلة ، ولكنه بدل أن يمضي الى  
 أرسطو مباشرة ، يقسم أهل العلم الى فريقين : فريق يعده واجب الوجود  
 وفريق يوحدده . أما الفريق الأول ففيه ثلاث طوائف : الأولى ترى أن  
 العالم المحسوس على ما هو عليه واجب الوجود لذاته ، والثانية تميز  
 بين ذات العالم وهي واجبة الوجود لذاتها وبين صفاته وهي ممكنة ،  
 والثالثة ترى أن العالم بذاته وصفاته ممكن ولكنها تعدد واجب الوجود ،  
 فمنها من يقول بواجبين لذاتهما : خير وشرير ، ومنها من يقول بخسة :  
 الباري والنفس والهولي والدهر والخلاء . وأما الفريق الثاني القائل  
 بوحدة واجب الوجود فينقسم الى طائفتين : الأولى تقول : ان واجب  
 الوجود وحده هو القديم ، والثانية تقول بقدم العالم أيضاً .  
 وبعد أن فند أقوال الفريق الأول ، نقل عن الشهرستاني (٥٤٨)  
 عن كتابه « نهاية الإقدام في علم الكلام » قوله : « مذهب أهل الحق  
 من أهل الملل كلها أن العالم محدث ومخلوق ، أحدثه الباري وأبدعه ،  
 وكان الله ولم يكن معه شيء ، ووافقهم على ذلك من أساطين الحكماء  
 وقدماء الفلاسفة مثل ... وسقراط وأفلاطون .. ولهم تفصيل مذهب  
 في كيفية الإبداع .. ومذهب أرسطو طاليس ومن شايعه مثل .. ومن  
 نصر مذهبه من المتأخرين مثل أبي نصر الفارابي وأبي علي الحسين بن  
 عبد الله بن سينا ... أن للعالم صانعاً مبدعاً وهو واجب الوجود بذاته ،  
 والعالم ممكن الوجود بذاته واجب الوجود بالواجب ذاته ، غير محدث  
 حدوثاً يسبقه عدم ، بل معنى حدوثه وجوبه به وصدوره عنه واحتياجه  
 إليه ، فهو دائم الوجود لم يزل ولا يزال » .  
 فالطائفتان إذن تتفقان على أن الله بديع السموات والأرض ،

ولكنهما تختلفان في فهم الإبداع : فالأولى تفسر الإبداع بأنه إخراج العالم من العدم الى الوجود من الليس الى الأيس ، والثانية تقول ، كما قال ابن سينا ( - ٤٢٨ ) في « الإشارات والتنبيهات » : « الإبداع هو أن يكون من الشيء وجود لغيره متعلق به فقط دون متوسط من مادة أو آلة أو زمان ، وما يتقدمه عدم زمني لم يستغن عن متوسط ، والإبداع أعلى رتبة من التكوين والإحداث » .

ولتحديد معنى قدم العالم وتمييزه من قدم واجب الوجود يلجأ المؤلف الى الفارابي ( - ٣٣٩ ) في « الجمع بين رأيي الحكيمين » فينقل قوله : « .. ومما يظن بأرسطو طاليس الحكيم أنه يرى أن العالم قديم ، وبأفلاطون أنه يرى أن العالم محدث ، فأقول : إن الذي دعا هؤلاء الى هذا الظن القبيح المستنكر بأرسطو طاليس الحكيم ، هو ما قاله في كتاب طويقا .. ما يذكره في كتاب السماء والعالم أن الكل ليس له بدء زمني ، فيظنون عند ذلك أنه يقول بقدم العالم ، وليس الأمر كذلك ، إذ قد تقدم فين في ذلك الكتاب وغيره من الكتب الطبيعية والآلهية أن الزمان انما هو عدد حركة الفلك وعنه يحدث ، وما يحدث عن الشيء لا يشتمل ذلك الشيء .. » فالفارابي يرى أن أرسطو لم يقل بقدم العالم قدماً حقيقياً بل بقدمه قدماً زمانياً ، بمعنى أن ليس له بدء زمني ، كما يؤول قول أفلاطون بحدوث العالم بالحدوث الذاتي لا الزمني ، وبذلك يوفق بين رأييهما .

ثم يعرج ( المؤلف ) على محمد بن زكريا الرازي ( - ٣٢٠ ) والجرمانية ، فينقل عن البيروني ( - ٤٤٠ ) في كتابه « تحقيق ما للهند من مقولة .. » : « قد حكى محمد بن زكريا الرازي عن أوائل اليونانيين قدمة خمسة أشياء : منها الباري سبحانه ، ثم النفس الكلية ، ثم الهولى الأولى ، ثم المكان ، ثم الزمان المطلق ، وبني على ذلك مذهبه

الذي تأصل عنه .. » \*

وينتقل بنا بعد ذلك نقلة واسعة في الزمان ، من القرن الرابع الى القرن الحادي عشر ، من الرازي والفارابي الى صدر الدين الشيرازي ( ١٠٥٠ - ) ، ويقف عنده وقفة طويلة \* فالملا صدرا خص هذه المشكلة برسالة سماها « رسالة الحدوث » كما تناولها في كتابه الكبير « الأسفار الأربعة » \* وخلاصة ما ذكره المؤلف عن نظرية الصدر أن « .. حدوث العالم بجميعة ، من السموات وما فيها والأرضيات وما معها هو بعينه مذهب أهل الحق من كل قوم من أهل الملل والشرائع الحقّة ، وجميع السلاك الآلهية الماضية واللاحقة ، لأن قاطبة أهل الحق الموحدين في كل دهر وزمان لهم دين واحد .. » ، ذلك أن « أولئك الأساطين من أعظم الحكماء الأولين المقتبسين أنوار علومهم من مشكاة النبوة والأنبياء الماضين وأهل السفارة الآلهيين .. » و « القول بقدم العالم إنما نشأ بعد الفيلسوف الأعظم أرسطو بين جماعة رفضوا طريق الربانيين والأنبياء وما سلكوا سبيلهم بالمجاهدة والرياضة والتصفية ، وتشبثوا بظواهر أقاويل الفلاسفة المتقدمين من غير بصيرة ولا مكاشفة فأطلقوا القول بقدم العالم \* » فالفارابي وابن سينا .. عند الصدر إذن لم يكشفوا عن مخبوء رموز الحكماء ولم يفهما كلام أرسطو على حقيقته \* ويرى المؤلف بحق أن سبب هذا التضارب في الفهم ما نحل أرسطو من كتب الأفلاطونية الجديدة \* والواقع أن الملا صدرا حين أراد أن يؤيد نظريته بشواهد من كلام أرسطو لجأ الى هذه الكتب ( يبدو أن نبأ فلسفة ابن رشد وتزييفه تلك الكتب لم يبلغ الصدر الشيرازي ) \*

ثم يرجع بنا القهقري الى فخر الدين الرازي ( - ٦٠٦ ) والغزالي ( - ٥٠٥ ) وابن مسكويه ( - ٤٢١ ) لينقل لنا آراءهم في هذه المسألة .



أما الأول فيرى أن القول بقدم العالم هو قول « أرسطو طاليس وثاوفرستس وثامسطيوس وبرقلس ومن المتأخرين أبي نصر الفارابي وأبي علي ابن سينا .. » . وأما الثاني فيقول : « اختلف الفلاسفة في قدم العالم ، فالذي استقر عليه رأى جماهيرهم من المتقدمين والمتأخرين نقول بقدمه ، وأنه لم يزل موجوداً مع الله تعالى ... وأن تقدم الباري له كتقدم العلة على المعلول وهو تقدم بالذات وبالرتبة لا بالزمان .. » . الثالث يرى رأياً آخر : « قد ظن قوم لا درية لهم بالنظر أنه لا يكون شيء من الأشياء إلا من شيء .. ولجالينوس الطيب فيه كلام ، للاسكندر في نقضه كتاب مفرد بيّن فيه أن المتكوان إنما تكون من لا شيء » . ذلك والغزالي في « التهافت » يكفر الفلاسفة في ثلاث مسائل واحدة منها القول بقدم العالم . وكذلك الصدر الشيرازي يقول : « ومنهم ، وإن كان ممن التزم دين الإسلام ، لكنه يعتقد في قدم العالم ، ويظن أن ما ورد في الشريعة والقرآن واتفق عليه في باب الحدوث للعالم ، إنما المراد منه مجرد الحدوث الذاتي والافتقار الى الصانع ، وذلك القول في الحقيقة تكذيب للأنبياء من حيث لا يدري ، ولا يخلص قائله ولا يأمن التعذيب العقلي والحرمان الأبدي .. » . ثم يمضي بنا الى ابن رشد ( ٥٩٥ - ) ويتلبث عنده ملياً . وابن رشد يؤكد قول أرسطو وشيعته بقدم العالم ، ويرد على الغزالي في نكفيره القائلين بهذا القول ، لأن الاختلاف برأيه بين المتكلمين من لأشعرية وبين الحكماء المتقدمين اختلاف في التسمية لا أكثر . ذلك أنهم جميعاً « اتفقوا على أن هناك ثلاثة أصناف من الموجودات : طرفان وواسطة بين الطرفين ، فاتفقوا في تسمية الطرفين واختلفوا في الوسط . فأما الطرف الواحد فهو موجود وجد من شيء غيره وعن شيء ، أعني عن سبب فاعل ومن مادة والزمان متقدم عليه أعني على وجوده ، وهذه هي حال الأجسام التي يدرك تكونها بالحس مثل تكون الماء .. » .

والحيوان .. فهذا الصنف من الموجودات اتفق الجميع من القدماء والأشعرين على تسميتها محدثة . وأما الطرف المقابل لهذا فهو موجود لم يكن من شيء ولا عن شيء ولا يتقدمه زمان ، وهذا أيضاً اتفق الجميع من الفريقين على تسميته قديماً ، وهذا الموجود مدرك بالبرهان وهو الله تبارك وتعالى ... وأما الصنف من الموجودات الذي بين هذين الطرفين ، فهو موجود لم يكن من شيء ولا تقدمه زمان ولكنه موجود عن شيء أعني عن فاعل ، وهذا هو العالم بأسره ، والكل منهم متفق على وجود هذه الصفات الثلاث للعالم ، فإن المتكلمين يسلمون أن الزمان غير متقدم عليه أو يلزمهم ذلك إذ الزمان عندهم شيء مقارن للحركات والأجسام .. فهذا الموجود الآخر الأمر فيه بين أنه قد أخذ شياً من الموجود الكائن الحقيقي ومن الموجود القديم ، فمن غلب عليه ما فيه من شبه القديم على ما فيه من شبه المحدث سماه قديماً ، ومن غلب عليه ما فيه من شبه المحدث سماه محدثاً . وهو في الحقيقة ليس محدثاً حقيقياً .. والقديم الحقيقي ليس له علة .. فالمذاهب لا تتباعد كل التباعد حتى يكفر بعضها ولا يكفر .. » ولكن المتكلمين لا يربطون مفهوم الحدوث بمفهوم الزمان ، بل يعرفون الحدوث بأنه الخروج من العدم إلى الوجود . وابن رشد من جهته يرى « أن تقدم عدم الشيء على الشيء لا يتصور إلا من قبل الزمان » . وللمتكلمين في هذا الموضوع كلام كثير . ويقول ابن رشد : ليس في الشرع أن الله كان مع العدم ، بل نجد في القرآن « وهو الذي خلق السموات والأرض في ستة أيام ، وكان عرشه على الماء .. » ، وكذلك « ثم استوى إلى السماء وهي دخان .. » ، ومعنى ذلك أن هناك وجوداً قبل هذا الوجود وزماناً قبل هذا الزمان ( ونعني بهذا الزمان المقترن بعدد حركة الفلك ) . وقال تعالى أيضاً « يوم تبدل الأرض غير الأرض والسموات .. » ، وهذا يقتضي وجوداً ثانياً بعد هذا

الوجود . وكل ذلك يعني أن الوجود والزمان مستمران من الطرفين .  
 ثم يصل بنا المؤلف أخيراً الى « رأي الكندي في حدوث العالم » .  
 يبدأ فيقدم لنا تعريف الكندي للأزلي : « الأزلي الذي لم يكن ليس ،  
 وليس بمحتاج في قوامه الى غيره ، والذي لا يحتاج في قوامه الى غيره  
 فلا علة له ، ومالا علة له فدائم أبداً » . وواضح من هذا التعريف أن  
 الأزلي هو الله وحده . ثم يقول ( المؤلف ) : إن هذا التعريف اختاره  
 كثير من المتكلمين ، وللتأكيد ينقل ما جاء في « تعريفات » الجرجاني  
 عن « الأزل » و « الأزلي » . والكندي يختلف في فهمه هذا للأزلي ،  
 عن أتباع أرسطو الذين يميزون في القدم معينين وكذلك في الحدوث ،  
 ويأتينا بشواهد من ابن سينا ( وكان من قبل قد عرض لهذا الموضوع  
 بمناسبة الفارابي وابن رشد ) . فالله « بديع السموات والأرض » ،  
 أخرجها من العدم ، وهو الفاعل الحقيقي لهذا العالم ، هذا رأي  
 الكندي . وبمناسبة الإبداع ينقل قول ابن سينا « الإبداع اسم  
 لمفهومين : أحدهما تأييس الشيء لا عن شيء ولا بواسطة شيء ،  
 والمفهوم الثاني . » . ويعقب على هذا القول « وابن سينا وإن تأثر  
 بالكندي في تعريف الإبداع الى حد ما ، إلا أنه يرى أن الله بديع  
 السموات والأرض بالمعنى الثاني » . ولا أدري ما الفائدة من ذكر  
 ذلك ما دام ابن سينا لم يأخذ بالمفهوم الأول ، وقد ذكر المؤلف من  
 قبل مفهومه الثاني .

ثم يقول : « وقد تأثر المتكلمون في تعريف الإبداع بالكندي ،  
 ونرى مدى هذا التأثر في قول الجرجاني . . . » . وينقل ما جاء في  
 التعريفات . والشريف الجرجاني ، وإن كان متكلماً ، فهو في تعريفاته  
 مؤلف معجم مصطلحات يحاول أن ينقل كل ما قيل في تعريف المصطلح ،  
 وقد ذكر بالفعل ، بل بدأ بذكر تعريف ابن سينا ( المفهوم الثاني )  
 للإبداع .

وبمناسبة أن الله هو الفاعل الحقيقي للعالم ينقل عن الكندي :  
 « إن الفعل الحقي الأول تأيس الأيسيات عن ليس ، وهذا الفعل يبين  
 أنه خاصة لله تعالى .. فأما الفعل الحقي الثاني .. فهو أثر المؤثر  
 في المؤثر فيه من غير أن يتأثر هو بجنس من أجناس التأثير ... فإذن  
 الفاعل الحق الذي لا يفعل بته هو الباري .. وأما ما دونه أعني جميع  
 خلقه فإنها تسمى فاعلات بالمجاز لا بالحقيقة ، أعني أنها كلها منفصلة  
 بالحقيقة . فأما أولها فعن باريه تعالى ، وبعضها عن بعض .. فأما  
 الباري تعالى فهو العلة الأولى لجميع المفعولات التي بتوسط والتي  
 بعير توسط بالحقيقة ، لأنه فاعل لا منفعل بته .. » .

وبمناسبة « الفعل بالواسطة » ، يذكر رأي الكندي : أن الأجرام  
 السماوية هي علة كوننا وعلة كل ما يوجد في هذا العالم ( ما تحت  
 فلك القمر ) مباشرة ، وقد خلقها الله وهو فاعلها بلا واسطة ، أما ما  
 يحصل في هذا الكون فإن ذلك من فعل الأجرام السماوية بلا واسطة  
 ومن فعله بالواسطة .. والعالم عند الكندي قسمان : « .. ما يبين  
 حضيض القمر الى آخر نهاية جسم الفلك .. وأنه لا يعرض فيه الكون  
 والفساد أيام مدة زمانه الذي صير الله جل ثناؤه له ، وأن الكون  
 والفساد إنما يكون فيما دون فلك القمر » . ولكن فيما دون فلك  
 القمر « أربعة عناصر عظام هي : النار والهواء والماء والأرض .. غير  
 كائنة ولا فاسدة بكليتها ، بل يكون من كل واحد أجزاء الى غيره منها  
 وتفسد إليه من غيره أجزاء ، فأما الأشخاص بكليتها فباقية .. أما  
 المركبات منها ، أعني الحرث والنسل والمعادن وما أشبه ذلك فكائنة  
 فاسدة بكمال أشخاصها .. » .

وبمناسبة الفعل بواسطة وبلا واسطة أيضاً ، يتبين للمؤلف تأثير  
 الكندي بأفلاطون . فينقل من « الأثولوجيا » نصاً طويلاً عن فعل

الأول والعقل والنفس ، ثم هذا النص « إن القوة النورية تسنح منها (علة العلة) على العقل ومنها بتوسط العقل على النفس الكلية الفلكية، ومن العقل بتوسط النفس على الطبيعة ، ومن النفس بتوسط الطبيعة على الأشياء الكائنة الفاسدة » . ولكنه لا يجد عند الكندي نظرية الفيض الأفلوطينية . كما يعارض الكندي أفلوطين إذ يرى « أن الأشياء صدرت عن الله ( يقصد المؤلف أبدعها الله ولكنه أخطأ التعبير ) بالواسطة ولكن بعلمه واختياره ... » . على حين يرى أفلوطين « أنه لم يدبر الأول حياً من الحيوان ولا شيئاً من هذا العالم السفلي أو من العالم العلوي بفكرة ولا روية ، فبالحري أن لا تكون في المدبر الأول روية ولا فكرة ... » . ويعلل ذلك بقوله : « إنما يفكر المفكر قبل أن يفعل الشيء لضعف قوته عن فعل ذلك الشيء فلذلك يحتاج الى أن يروي الشيء قبل أن يفعله » .

وما دام الحديث ذا شجون ، فليعرج المؤلف بعد علم الله على إرادته متخذاً من فكرة دقيقة لعبد الرحمن الجامي ( ١٩٨ - ) وسيلة، وهي « ... فالقائلون بالقدم ينفون عن الباري العلم والقصد والاختيار ... لأن فعل المختار مسبق بالقصد الى الإيجاد مقارن لعدم ما قصد إيجاده ضرورة ... » . ولكن ابن سينا وابن رشد كليهما يشتان لله العلم والإرادة ، ولكن علمه ، كما يرى ابن رشد ، ليس علماً محدثاً « فواجب أن يكون هنالك للموجودات علم آخر لا يكيف هو علم القديم سبحانه » ، وكذلك إرادته غير محدثة بل هي بالفعل قديمة ، ولما كانت النسبة بين الإرادة والمراد هي التضاييف ، ووجود أحد المتضاييف يشبه وجود الثاني بالقوة والفعل ، فالإرادة ان كانت بالفعل حادثة فالمراد حادث بالفعل اضطراراً ، وإن كانت الإرادة بالفعل قديمة فالمراد الذي بالفعل ( والمقصود العالم ) قديم .

ثم يمضي ليبيّن أوجه الاتفاق والاختلاف بين الكندي وغيره من الفلاسفة والمتكلمين . فهو يتفق مع أفلاطون في القول بحدوث العالم وأن الله مبدعه وأن الحركة والزمان متلازمان ومحدثان ، ولكنه يخالفه في قوله : إن العالم لم يتكون من العدم المحض بل من المادة التي ليست في ذاتها شيئاً محدوداً ، ويشبها بالأم كما يشبه المثل بالأب ، وكذلك في قوله بأزلية المثل وخلود هذا العالم . وعلى ذلك فقول القاضي صاعد : إن الكندي اختار مذهب أفلاطون في حدوث العالم في غير زمان ، ليس في موضعه .

وهو يتفق مع أرسطو في قوله : إن مبدأ العالم العناصر الأربعة ، ويخالفه في قوله بخلود هذه العناصر . ويتفق معه في القول بحياة الجرم الأقصى وإفادته الحياة للجرم الأدنى وتأثيره فيه . ولكنه يخالفه في أزلية الحركة والزمان ، وفي تمييزه بين الدهر والزمان ، وأن الأشياء الأبدية الوجود من جهة ما هي أبدية ليست في زمان ولا يشملها زمان ولا يقدر أنيتها ، لأن الزمان لا يؤثر فيها أصلاً فهي ليست فيه لأنه يؤثر في كل ما هو فيه . وقد تأثرت الأفلاطونية الجديدة بأراء أرسطو هذه . فأفلوطين يقول : كل أنية بحق إما تكون أعلى من الدهر وقبله ، وإما مع الدهر وإما بعد الدهر وفوق الزمان . أما الأنية التي قبل الدهر فهي العلة الأولى لأنها علة له ، وأما الأنية التي مع الدهر فهي العقل لأنها الأنية الثانية ، وأما الأنية التي بعد الدهر وفوق الزمان فهي النفس لأنها في أفق الدهر سفلاً وفوق الزمان . ومن هذه الجهة يخالف الكندي أيضاً الأفلاطونية الجديدة .

والكندي وإن كان يتفق مع المتكلمين في القول بحدوث العالم ، إلا أنه يخالفهم في قولهم بأن العالم المحض وسائر الأجسام مركبة من الأجزاء التي لا تتجزأ . إقته يرفض وجود جوهر فرد لا يقبل الانقسام ،

فكل جسم يقبل الانقسام، والذي لا يقبل الانقسام بالفعل إما لصلابته كحجر الماس، أو لصغره وافتقار الآلة القاسمة له، يقبل الانقسام بالقوة لأنه ذو عظم مهما صغر فهو متكرر، وهم يخالفونه في قوله بفعل الباري في بعض المخلوقات بالواسطة.

ويبلغ بنا المؤلف أخيراً القسم الثاني من هذا الفصل: « أدلة الكندي على حدوث العالم ». وقد تناول الكندي هذا الموضوع في أربع من رسائله المطبوعة، ويظهر فيه الكندي الرياضي إذ اتبع في تدليله الطريقة الهندسية في البرهان:

بداً بخطورة أولى وهي التدليل على أنه « لا يمكن أن يكون جرم أولي ولا غير، مما له كمية أو كيفية، لا نهاية له بالفعل... »  
 فقدم له بعدد « من المقدمات الأولى الحقية المعقولة بلا توسط:

- ١ - إن كل الأجرام التي ليس منها شيء أعظم من شيء متساوية.
- ٢ - والمتساوية أبعاد ما بين نهاياتها متساوية بالفعل وبالقوة.
- ٣ - وذو النهاية ليس لا نهاية له.

٤ - وكل الأجرام المتساوية إذا زيد على واحد منها جرم كان أعظمها، وكان أعظم مما كان قبل أن يواد عليه ذلك الجرم.

٥ - وكل جرمين متناهيي العظم إذا جمعا كان الجرم الكائن بينهما متناهي العظم.

٦ - وإن الأصغر من كل شيتين متجانسين بعد الأكبر منهما أو بعد بعضه.

وإن قولنا في هذه الصناعة عظم إنما تعني به أحد ثلاثة أشياء:  
 إما ماله طول فقط أعني به الخط، وإما ماله طول وعرض فقط أعني به المسطح، وإما ماله طول وعرض وعمق أعني به الجرم...»

٣ ( ٢٥ )

ثم أتى بالدليل وحاصله : « لو فرضنا جرماً غير متناهي العظم ، فإنه إذا فصل منه جرم متناهي العظم ، فلا يخلو الباقي أما أن يكون متناهي العظم أو لا متناهي العظم . فعلى التقدير الأول : إذا زيد على الباقي ، وهو متناهي العظم ، المفصول منه ، وهو أيضاً متناهي العظم ، يكون الجرم الكائن من مجموعهما متناهي العظم ( حسب المقدمة الخامسة ) ، ولكنه هو الجرم الذي افترضناه في البداية لا متناهي ، فإذاً هو متناهي العظم ولا متناهي العظم ، وهذا خلف . فكون الجرم اللامتناهي العظم إذن محال . »

« وعلى التقدير الثاني ، أعني إذا كان الباقي غير متناهي العظم ، فإنه إذا زيد عليه ما فصل منه ، فلا يخلو المجموع ، وهو هو الجرم اللامتناهي العظم الذي افترضناه في البداية ، من أن يكون : « إما مساوياً لما كان قبل أن يزداد عليه ما أخذ منه ، وهو مستنع ( حسب المقدمة الرابعة ) . »

« وإما أعظم مما كان قبل أن يزداد عليه ما أخذ منه ، أي أصبح ما لا نهاية له ( الجرم المفترض ) أعظم مما لا نهاية له ( الجرم الباقي ) . فالجرم الباقي إذن مساوٍ لجزء من الجرم المفترض ( حسب المقدمة السادسة ) . ولكن الجرمين المتساويين تكون أبعاد ما بين نهاياتهما متساوية ( حسب المقدمة الثانية ) . وعلى ذلك يكونان متناهيين ، لأن مساواة بُعد ما بين نهاياتهما فرع وجود النهاية لهما . وإذاً الجرم الباقي متناه ، ومجموعه مع الجرم المفصول المتناهي متناه . ولكن المجموع هو هو الجرم المفترض لا متناهي وهذا خلف . فكون الجرم اللامتناهي العظم إذن محال . »

وللكندي أدلة أخرى من هذا النوع لا تختلف إلا في التفاصيل ، ولذلك أكتفي بهذا الدليل .



وبعد أن دلتل الكندي على أن جرم العالم متناه ، مضى ، بخطوة ثانية ، الى التدليل على أن الحركة والزمان وجرم العالم متلازمة في الوجود . والدليل :

« إن جرم العالم متحرك بدهاة . والحركة لا بد أن تكون ملازمة له . لأننا اذا افترضنا أن جسم العالم كان ساكناً ثم تحرك ، فهو إما أن يكون حادثاً وإما أن يكون قديماً . فإن كان حادثاً ، فقد كان عن العدم ، ولكن الكون نوع من أنواع الحركة ، فجرم العالم إذن لم يسبق الحركة بل كانا معاً . وإن كان قديماً ، ليجزم عن تحركه بعد المشيكون استحالة وتغيره من حال الى حال ، وهو على القديم محال . فجرم العالم إذن والحركة متلازمان . »

« ولكن الزمان إنما هو مقدار الحركة وقياسها ، فهو ملازم لها ، وبالتالي ملازم لجرم العالم » .

وللكندي أدلة أخرى على تلازم جرم العالم والحركة والزمان تشبه هذا الدليل فأكتفي به .

ومضى الكندي ، بعد أن دلتل على تلازم جرم العالم والحركة والزمان ، بخطوة ثالثة ، الى التدليل على أن الحركة والزمان متناهيان .

« فاعتمد على قاعدة « أن الذي يكون محصوراً في المتناهي يكون متناهياً » . ولما كان الحركة والزمان محصورين في جرم العالم ، وجرم العالم متناهياً ، فالحركة والزمان إذن متناهيان » .

والنتيجة لهذه الخطوات الثلاث في التدليل هي : ما دام العالم والحركة والزمان متلازمة ، والحركة والزمان متناهين ، فمدة وجود العالم متناهية ، فالعالم حادث .

ولو اقتصر الكندي على هذا الدليل الأخير لوقع في الدور أو المغالطة : أما الدور ففي اعتماده على تناهي العالم للبرهان على تناهي الزمان ثم الاعتماد على تناهي الزمان للبرهان على تناهي مدة وجود العالم . وأما المغالطة ففي الانتقال من تناهي جرم العالم وهو تناء في المكان الى التناهي في الزمان ، وهذه المغالطة يسمونها استعمال اللفظة بعينين في حالة واحدة .

ولكن الكندي أورد دليلاً آخر يقوم على قاعدة أن « ما لانهاية له لا يتحقق بالفعل » :

« لو أن كلاً من الحركة الماضية أو الزمان الماضي لا نهاية له لاستحال الانتهاء الى الحركة الحالية أو الى الزمان الحالي ، لأن ذلك لا يأتي إلا بعد أن يكون ما لا نهاية له ، سواء في الحركة أو الزمان ، قد تحقق بالفعل وهذا غير ممكن . ويترتب على هذا الدليل أننا لو ثبتنا انتباهنا على نقطة معينة من الحركة أو الزمان كانت هذه النقطة حداً قاصلاً كل ما سبقه وكل ما يعقبه متناه » .

يقول القاضي صاعد : إن للكندي « كتاب التوحيد » المشهور باسم « فم الذهب » ذهب فيه الى مذهب أفلاطون من القول بحدوث العالم في غير زمان . وإن الكندي نصر هذا المذهب بحجج غير صحيحة بعضها سوفسطائية وبعضها خطائية . ويعلق الدكتور أبو ريده على هذا القول : « يظهر أن صاعداً يتحامل على فيلسوف العرب .. » . وكذلك الدكتور المؤلف يقول : « .. لا نرى ما يبرر نقده لأدلة الكندي .. » . ولا ندري هل كان نقد صاعد قائماً على أساس واضح عنده أم أنه لمح الخلل في الأدلة لمحا غامضاً وفي الحقيقة إن هذه الأدلة ، كحجج زينون الإيلي المعروفة ، محيرة ، ويصعب الإمساك بمواضع ضعفها . إذ كيف يمكن مثلاً تصور مقادير لامتناهية تتفاضل

او تساوي ، وكيف يمكن تصور التهاوي بين مقدارين دون أن يكونا محدودين الخ . . قبل اكتشاف حساب اللامتناهي من قبل نيوتن وليبتز ؟

حين أنهيت هذا الفصل قلت : ما الذي جعل المؤلف يتكبد الجادات الواضحة وينخرط في هذه الطريق الملتوية المعقدة الوعرة ( هذا مع العلم أنني في اختصاري اختصرت كثيراً من الالتواءات والثنيات ومهدت كثيراً من الوعور . . . ) ؟

لماذا لم يتقيد بالمنهج الذي استنته لنفسه في أول الكتاب : « بيان بعض مصادر أفكاره وتأثره بالثقافة الأجنبية ومدى صلة فلسفته بها ، وذلك يشرح آرائه أولاً ثم مقارنتها بنظريات السابقين عليه في الزمن . . . بيان مدى تأثر اللاحقين به وأخذهم عنه . . . » ، وهو منهج صحيح ؟

أو يتخذ منهجاً آخر صحيحاً أيضاً وهو : عرض مختصر دقيق ومحكم للمشكلة موضوع البحث في صيغتها الأخيرة قبل الفيلسوف ، طرْحاً وحلولا . فبالنسبة لمشكلتنا نجد نظرية الخلق الإسلامية وفهمها عند جمهور المسلمين وعند المعتزلة خاصة ، ونجد نظرية أرسطو وأيضاً نظرية أفلاطون والأفلاطونية الجديدة . - ثم عرض " مفصل لنظرية الفيلسوف " - ثم يمكن ملاحقة آثار نظريته في الأجيال اللاحقة من الفلاسفة والمفكرين . وهنا لا نجد تأثيراً ذا قيمة لنظرية الكندي ، إلا عند الأشاعرة وفي حدود محدودة إذ لهم تصورهم الخاص للعالم وتركيبه وفعل الله فيه . أما الفلاسفة المشائيون فقد تقلدوا نظرية أرسطو مع تعليقات وخريجات مستفاهة من النظرية الإسلامية ومن أفلاطون والأفلاطونية الجديدة . حتى الملاحقة القائل بحدوث العالم اتخذ طريقه الخاصة ولا نكاد نجد للكندي من أثر عليه .

## (٣)

بعد أن انتهت من درس الكتاب قام في نفسي دافع قوي للعودة إلى قراءة مقدماته . فالكتاب في الأصل رسالة أعدها المؤلف بإشراف الدكتور محمد غلاب ، وقدمها الى « جامعة الأزهر ، كلية أصول الدين ، قسم العقيدة والفلسفة » ، للحصول على شهادة العالمية (الدكتوراه) . وبعد مناقشته من قبل لجنة مؤلفة من الرئيس الدكتور عبد الحليم محمود شيخ الجامع الأزهر والعضوين الدكتورين محمد غلاب وطاهر عبد المجيد الأستاذين في الأزهر ، قررت منحه درجة الدكتوراه مع مرتبة الشرف الأولى .

(١) وقد فاز بثناء اللجنة . وفي تقريرها نجد هذا الحكم « .. أوضح أن ثقافة الكندي كان لها أثر جليل في الاتجاهات العلمية في أوروبا إبان العصر الوسيط لا في الفلسفة وحدها بل في الطب والعلم والموسيقا كذلك .. »

ولكن المؤلف نفسه يقول في تحديد موضوع كتابه « .. فسوف أبحث عن آرائه الفلسفية .. » ولن أتعرض لأي موضوع آخر من الموضوعات إلا إذا مست الحاجة إليه .. »

وقد عثرت في الكتاب على نصين أنقلهما بتمامهما عسى أن يكون فيهما مصداق لحكم اللجنة :

« .. نود أن ننوه بأمر ذي بال ، ذلك أن جماعة من علماء الغرب الأقدمين .. قد عرفوا مؤلفات الكندي منذ مئات السنين وتدارسوها ، وأقبلوا على نقلها الى اللغة اللاتينية .. ومن أقدم المستشرقين الذين اشتهروا بنقل مؤلفات الكندي الى اللاتينية : جيرارد دي كريمونا ، فقد ترجم طائفة كبيرة منها ، كان لها أثر عميق

في ثقافة الشعوب اللاتينية وتقدمها العلمي ... ولم يكن جيرارد دي كرىمونا أوحد المعينين بترجمة مؤلفات الكندي الى اللاتينية بل قد عرف غيره أيضاً ، ومنهم ارندلس فيلانوفانس من أهل القرن الثالث عشر ، ومما نقله كتاب في معرفة الأدوية المركبة للكندي . وقد نشرت للكندي مؤلفات كثيرة في ترجماتها اللاتينية المنحدرة من العصور الوسطى ، مع تعليقات من عمل بعض المستشرقين » .

« .. ويعتبر بعض المستشرقين القياس الزمني أهم شيء موسيقي قدمه العرب لأوروبا ، وذلك عن طريق وحدة الزمن النغمي الى توقيع نجده في الموسيقى ( ؟ ) . وقد عرض لهذه الظاهرة وتلك الخاصية فيلسوف العرب الذي كان صاحب النظريات الموسيقية في منتصف القرن التاسع الميلادي . وانتقلت هذه الموسيقى العربية الى أوروبا في القرن الحادي عشر عن طريق المغنين المتجولين وسبايا الحرب من النساء الاندلسيات . أما نظرية القياس الموسيقي في المؤلفات الاسبانية العربية ، فقد غزت القطع الموسيقية اللاتينية في القرنين الثاني عشر والثالث عشر . واهتم الجراف السويبي ، وهو هرمانوس كوتراكتوس الذي كان يقطن ريشيناو ، كعالم يقدر العرب وعلومهم تقديراً عظيماً ، بسائر مؤلفات الكندي وخاصة ما يتعلق منها بالموسيقا ، وأخذ عنه كتابة الموسيقى العربية » .

( ٢ ) ولكن الثناء كله كان من الدكتور غلاب فيما كتبه تحت عنوان « تقدير وتقديم » وأنقل هنا بعض أحكامه :

« .. ان مؤلفها حين عرض لفضل المفكرين والفلاسفة الأعاجم رأيته يتخرج من مناصرة أولئك الأعلام خشية أن ينسب إليه بعض المتعصبين .. التحيز الى بني جلدته من الأعاجم . فقلت له في هدوء : أهذا في نظرك حق أم باطل ؟ .. »

لقد عودنا كثير من المستشرقين ومن اتخذهم أئمة له من الشرقيين (عرب وغيرهم ومسلمين وغيرهم) أنهم حين يقبلون باهتمام (علمي) زائد عن أصول النوابع في الحضارة الإسلامية فإن وراء ذلك طعناً (ظاهراً أو خفياً) بالعرب. فلا يؤاخذنا الأستاذان المشرف والمؤلف إذا فعلت العادة فعلها في أنفسنا، فاستوقفنا هذه الجملة من «تقدير وتقديم» الأستاذ المشرف.

وعودنا من يريد أن يبرأ إلى الله من التعصب على العرب أن لا يفعل إلا الرجوع إلى ابن خلدون الحضرمي اليماني العربي. وكذلك فعلت العادة في أنفسنا فعلها حين وجدنا المؤلف ينقل (في الحاشية) نصوحاً من ابن خلدون تبدأ بأن «حملة العلم في الملة الإسلامية العجم» وتنتهي بقوله صلى الله عليه وسلم «لو تعلق العلم بأكناف السماء لئله قوم من أهل فارس».

وهنا أريد أن أبدي بعض الملاحظات:

أ - إن تأثير الفرس في الثقافة الإسلامية كان كبيراً، ولكنه لم يكن بترائهم الفكري الذي لم يكد يتجاوز آداب السلوك في خدمة الملوك وعقائد زرادشت ومزدك (حتى المانوية كانت حصة الآراميين فيها الكبرى)، بل بحضورهم وبالنوابع من أبنائهم الذين كونوا في حضن الإسلام تراث فارس الثقافي.

ب - هناك خطأ تاريخي وقع فيه كثير من الباحثين (عن وعي في أحيان كثيرة)، وهو أن كل تابعة ظهر في العراق ولم يعرف له نسب إلى قبيلة عربية أو كان من الموالي يجب أن ينسب إلى الفرس، مع أن سكان العراق كانوا من الآراميين والعرب، ولم يكن الفرس أكثر من طبقة حاكمة، بل إن المراكز الثقافية الهامة في الجزيرة والعراق وفارس (الرها، نصيبين، رأس العين، حران، جنديسابور...) كانت

مراكز آرامية سامية .

( ٣ ) وجاء في « تقدير وتقديم » الدكتور غلاب : « ومن المحامد التي اكتظت بها هذه الرسالة ذلك التحقيق الدقيق الذي أجراه المؤلف . . تحت عنوان « أفيلسوف العرب أم فيلسوف الإسلام ؟ » . . وأن منشأها هو تلك الفكرة الخيثة التي تهدف الى تغيير نسبة الفلسفة الى الإسلام وإحلال نسبتها الى العرب ، لأنه صعب على نفوس المشرين أن يروا كلمة الفلسفة الإسلامية . . » .

بإني أعترف أنني في المرتين اللتين قرأت فيهما الصفحات الثماني من الكتاب ذات العنوان « فيلسوف العرب أم فيلسوف الإسلام ؟ » ، والتي يرد فيها المؤلف على أحمد فؤاد الأهواني كانت تلج علي الحاحاً شديداً الآية الكريمة « ضعف الطالب والمطلوب » .

وأكتفي في مسألة « فلسفة عربية أم إسلامية ؟ » برد الأستاذين المشرف والمؤلف الى الفصل الأول من الكتاب الأول من تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية لمصطفى عبد الرازق ، فسجدان أن من أراد من المستشرقين ( أمثال رينان ) الإزرء بالعرب ( الساميين ) وبالفلسفة الإسلامية ( فلسفة يونانية مكتوبة بلغة عربية ) أسمى الفلسفة الإسلامية فلسفة عربية . ومن أراد الطعن بالعرب وإنصاف الفلسفة الإسلامية بعض الإنصاف ( أمثال غوتيه ) أسماها فلسفة إسلامية . وهذا لا يعني نفي وجود اتجاهات أخرى عند المستشرقين .

( ٤ ) وجاء في « تقدير وتقديم » الدكتور المشرف : « أبان في مقدمته أن ينبوع الأول للفكر الإسلامي هو القرآن ، وأن ينبوع اللاحقة به هي الثقافات : الهندية والفارسية والإغريقية ، وتلك فكرة هامة ترد على المتصهقين من أعداء الإسلام . . . » .  
وهنا أسأل :

آ - ماذا في هذه المقدمة من طريف أو جديد؟ فالمسلمون يسمعون مثلها وأكثر منها وأحياناً خيراً منها كل يوم من شيوخهم . فقد استقر في عقول كثير ممن يظنون أنهم يدافعون عن الإسلام أو يمجّدونه خطأ قبيح هو : أنهم كلما أمعنوا في الحط من شأن العرب زادوا في الرفق من شأن الإسلام ، وغاب عنهم أن الإسلام والعرب قد امتزجا بحيث أن ما ينال أحدهما ينال الآخر .

ب - ما فائدة هذه المقدمة والمؤلف سيشرح التيارات الفكرية في عصر الكندي؟ أم يظن الأستاذان أن على كل باحث في « شطحات » بايزيد أو « مجعات » ابن العميد أو « حجازيات » الشريف أو « بصريات » ابن الهيثم أو « طوق » ابن حزم أو « حي » ابن الطفيل أن يبدأ من مهلهل الشعراء أو .. من تدمر والبتراء والخيرة أو .. من عاد وثمود وسبأ ومعين .. ولو فعل المؤلف إذن لوجد أن العرب ليسوا فقط أعراب الأقرع الذين نادوا الرسول من وراء الحجرات .. ( ٥ ) وجاء في « تقدير وتقديم » الدكتور غلاب : « ومن الأمور التي أبدى لي أثناء الإشراف تخرجه منها التطويل ، وقد وضعت له في هذا قاعدة حاسمة .. وهي أن الأمور الثانوية .. لا تطل فيها أدنى إطالة .. أما المواطن الأساسية فإن عدم توقيتها حقها من التوضيح والتصفية يعتبر قصوراً أو تقصيراً .. »

ولكن التطويل هو إحدى الثغرات الكبرى التي يمكن أن ينفذ منها النقد إلى الكتاب . فإما أن يكون التلميذ لم يتبع تعليمات الأستاذ ، وهذا مستبعد بدليل رضا الأستاذ عليه ، وإما أن يكونا كلاهما لم يحسنا ، أو لا تنفق معهما في ، تمييز الثانوي من الأساسي .

وأخذ التطويل صوراً كثيرة ، منها :



إعادة كتابة - لا شرح - النصوص المستشهد بها ، مع وضوحها ،  
بألفاظها أو ألفاظ قريبة ومشابهة . والأمثلة على هذا النوع من التطويل  
كثيرة فلا حاجة لإيراد نماذج منها .  
إيراد نصوص يمكن الاكتفاء بتلخيصها أو الإشارة إليها أو  
الاستغناء عنها أو يجب إغفالها : ففي الفصل الأول من الباب الأول  
« عصر الكندي » نجد المؤلف :

يذكر ، بمناسبة الحديث عن إقبال العرب على الزواج من الإماء  
والأجنبيات ، أن العرب عندهم هذا الميل الى الاغتراب في الزواج ،  
ويأتي بشواهد : حديث وبيت من الشعر وثلاثة أشطار من الرجز وقول  
لعمر بن الخطاب . هذا الحكم ، أولاً ، غير صحيح فالزواج داخل  
العشيرة تقليد معروف عن العرب ، وما الكلمات التي ذكرت إلا  
نصائح أو ما يشبهها للاقلاع عن هذا التقليد . ثانياً ، حتى لو صح  
كان يمكن الاستغناء عن كل هذه الشواهد .

ويقول ، بمناسبة ذكر إفاق خلفاء بني العباس على العلم والعلماء ،  
أن المنصور على ما اشتهر عنه من بخل كان يسخو في هذا المجال ، ثم  
يحكي حكاية طويلة عن بخله كان يمكن الاستغناء عنها .

وينقل ، بمناسبة الحديث عن امتداد نفوذ الفرس في الدولة  
العباسية ، عن ابن خلدون نصاً طويلاً يصف فيه قوة سلطان البرامكة  
واتساع نفوذهم في دولة الرشيد مما أثار حسد الحساد وكيد الكائدين  
فكان سبباً في نكبتهم . وكان يمكن الاكتفاء بالإشارة إليه أو  
تلخيصه .

ويورد ، بمناسبة الحديث عن تطور اللغة العربية واتساعها للعلوم  
والفنون والفلسفات المختلفة في عصر بني العباس الزاهر ، نصاً سفيهاً  
لسلامة موسى يتهم فيه اللغة العربية بالداوة والقصور عن استيعاب

العلوم الحديثة ، ليعلق عليه بأنه « يضر الحقد للإسلام .. » . وكان يجب إغفاله لأنه مناسب مقالاً في صحيفة لا كتاباً علمياً عن الفلسفة الإسلامية .

وهناك نوع آخر من التطويل - أدعوه تطويلاً وهو أكثر منه - هو بسط آراء ونظريات لا تتصل بالموضوع المدروس أو تتصل به اتصالاً محدوداً ، فهي على قيمتها كان يجب استبعادها ، أو على الأقل نقلها من متن الكتاب إلى حواشيه أو إلى تعليقات في آخره :

ففي مشكلة « حدوث العالم » ( الفصل الأول من الباب الثالث ) يعرض نظريات الفارابي وابن سينا وابن رشد والغزالي والصدر الشيرازي ، وهي نظريات هامة وأساسية بالنسبة للمشكلة ، وتدخل في صميم الموضوع لو كان « مشكلة العالم » قدمه وحدوته ، في الفلسفة الإسلامية ، ولكنه « مشكلة العالم » قدمه وحدوته ، في فلسفة الكندي ، وكل هذه النظريات كانت بعد الكندي وكان تأثير نظريته عليها محدوداً أولاً وجود له البتة - فكان يجب الإشارة إليها بإيجاز إذا اقتضى الأمر توضيح نظرية الكندي بالمقارنة معها ، أو متابعة تطور المشكلة بعد الكندي .

وغالباً ما يرافق هذا الفضول في الثانوي قصور في الأساسي . فمشكلة العالم أصلها أرسطو ، والمؤلف بدل أن يبدأ بدراسة موجزة لهذه المشكلة في سياق فلسفة أرسطو وعرض لأدلته على قدم العالم ( وقد فعل ذلك أبو ريدة في كتابه عن الكندي ) يكتفي بالإشارة إلى أن أرسطو يقول بقدم العالم . ثم إن للعلاف ( - ٢٣٥ ) نظرية في تكوين العالم من الأجزاء التي لا تتجزأ وفي انتهاء الحركة ، وللنظام ( - ٢٣١ ) نظرية ينفي فيها الأجزاء التي لا تتجزأ ويقول بالطرفة .. والكندي نشأ في حوض المعتزلة وتأثر بهم ، ومع ذلك لا يشير المؤلف

الى العلاف ولا الى النظام ، ولكنه يشير إشارة عامة الى أن الكندي يخالف المتكلمين في نظرية الجزء الذي لا يتجزأ ، وهو يعني على الأكثر الأشاعرة الذين أتوا بعد الكندي .

وفي بحث « النفس والعقل » ( الفصل الخامس من الباب الثالث ) ينقل المؤلف عن الكتاب الأول من « كتاب النفس » لأرسطو مجموعة تعريفات للفلاسفة السابقين على سقراط . ولكن أرسطو إذا كان ابتداء بتعريفات السابقين عليه للنفس فلكي يقيم على نقده لنظرياتهم نظريته الخاصة في الكتابين الثاني والثالث من الكتاب المذكور . والمؤلف يكتفي بذكر تعريف أرسطو للنفس ، وكأنه واحد من هؤلاء الفلاسفة ، مع أن الكندي كان ينظر الى أرسطو خاصة والى أفلاطون في نظريته عن النفس . هذا وللعلاف والنظام نظرية في النفس لا نجد للمؤلف أية إشارة إليها ، الا إشارة عامة الى أن الكندي يخالف بعض المتكلمين ، وهو يعني بعض الأشاعرة أيضاً ، في قولهم بمادية النفس .

أظن فيما ذكرت كفاية فليس هي الاستيفاء بل التمثيل لا أكثر .  
والخلاصة : لا شك عندي أن الدكتور شاه ولي تعب كثيراً في جمع المواد والنصوص ، وهو والحق يقال يحسن فهم نصوص الفلسفة الإسلامية ، ولكنه لم يستطع ( وهذا أيضاً واجب الأستاذ المشرف ) أن يكون بالنسبة الى هذه النصوص الرقيب العتيد ، الذي يقرب ويبعد ويدخل ويمنع . ولو انه استطاع أن يكونه ، وأن يطبق الخطة التي وصفها في أول كتابه ، وأن يتخلص من آفة من يندب نفسه للدفاع عن عقيدة أو مذهب فتغلب عليه روح التبشير فيكثر من حشد المعلومات والكلام ويظن أنه يحسن صنفاً - إذن لكان كتابه ، حقاً وبامتياز ، « دراسة لمشكلات الفلسفة عند الكندي » ، لا كما هو في الواقع « دراسة لمشكلات الفلسفة الإسلامية بمناسبة الكندي » ،

مع الحاجة الى الكثير من حسن الترتيب والتأليف .

وفي الختام : هل علينا أن نشكر « مجمع البحوث الإسلامية » في إسلام آباد والدكتور عبد الرحمن شاه ولي على رعايتهم للتراث الإسلامي ؟ لا أظن . إنه تراث مشترك بيننا وبينهم ، وعلينا وعليهم واجب العناية به وكشفه للعالمين . ولكننا نقول : ان الإنسان ليجد الدفء في قلبه والعزم في ساعده إذا وجد الى جانبه أخاً له لم تلده أمه . يشاركه العمل ويجهد جهده .

**عبد الكريم زهور عدي**